

تسهيلُ الطُرُقَاتِ

فِي تَنْظِيمِ الْوَرَقَاتِ

ليحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي
ت 890هـ

ضبط وتصحيح فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
1. قَالَ الْفَقِيرُ الشَّرَفُ الْعَمْرِيْطِي
ذُو الْعَجْزِ وَ التَّقْصِيْرِ وَ التَّفْرِيطِ

2. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ
عِلْمَ الْأُصُولِ لِلْوَرَى وَ أَشْهَرَ⁽¹⁾
3. عَلَى لِسَانِ الشَّافِعِيِّ وَهَوَّنَا
فَهُوَ الَّذِي لَهُ اِبْتِدَاءٌ دَوَّنَا
4. وَتَابَعْتُهُ النَّاسُ حَتَّى صَارَا
كُتُبًا صِغَارَ الْحَجْمِ أَوْ كِبَارَا
5. وَخَيْرُ كُتُبِهِ الصِّغَارِ مَا سُمِّيَ
بِالْوَرَقَاتِ لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ
6. وَقَدْ سُئِلْتُ مُدَّةً⁽²⁾ فِي تَظْمِهِ
مُسْتَهْلًا لِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ
7. فَلَمْ أَجِدْ مِمَّا⁽³⁾ سُئِلْتُ بُدًّا
وَقَدْ شَرَعْتُ فِيهِ مُسْتَمِدًّا
8. مِنْ رَبَّنَا التَّوْفِيقَ لِلصَّوَابِ
وَالنَّفْعَ فِي الدَّارَيْنِ بِالْكِتَابِ
بَابُ⁽⁴⁾ أُصُولِ الْفِقْهِ
9. هَاكَ أُصُولَ الْفِقْهِ لَفْظًا لِقَبَا
لِلْفَقْهِ مِنْ جُزْأَيْنِ قَدْ تَرَكَبَا
10. الْأَوَّلُ الْأُصُولُ تَمَّ التَّانِي
الْفِقْهُ وَالْجُزْءَانِ مُفْرَدَانِ

1 () وفي نسخة وَشَهْرًا

2 () وفي نسخة سَابِقًا

3 () وفي نسخة عَمَّا

4 () ليست في بعض النسخ.

11. قَالَ أَضْلُ مَا

عَلَيْهِ غَيْرُهُ بِنِي
وَالْفَرْعُ مَا عَلَى سِوَاهُ يَنْبِي
وَالْفِقْهُ عِلْمٌ

12. كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
جَاءَ اجْتِهَادًا⁽¹⁾ دُونَ حُكْمٍ قَطْعِيٍّ
وَالْحُكْمُ وَاجِبٌ وَ

13. مَنْدُوبٌ وَ مَا
أَبِيحٌ وَالْمَكْرُوهُ مَعَ مَا حَرَّمَ
مَعَ الصَّحِيحِ

14. مُطْلَقًا وَالْفَاسِدِ
مِنْ عَاقِدٍ هَذَانِ أَوْ مِنْ عَابِدٍ
فَالْوَاجِبُ

15. الْمَحْكُومُ بِالتَّوَابِ
فِي فِعْلِهِ وَالتَّزَكُّ بِالْعِقَابِ
وَالنَّدْبُ مَا فِي

16. فِعْلِهِ التَّوَابُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِهِ عِقَابُ
وَلَيْسَ فِي

17. الْمُبَاحِ مِنْ تَوَابِ
فِعْلًا وَتَرْكًا بَلْ وَلَا عِقَابِ
وَصَاطِبًا

18. الْمَكْرُوهِ عَكْسُ مَا تُدْبُ

1 () وفي نسخة جَا بِاجْتِهَادٍ

كَذَلِكَ الْحَرَامُ عَكْسُ مَا يَجِبُ
وَصَاطِبُ .19

الصَّحِيحُ مَا تَعَلَّقَا⁽¹⁾
بِهِ نُفُودٌ وَاعْتِدَادٌ مُطْلَقًا
وَالْفَاسِدُ الَّذِي .20

بِهِ لَمْ تَعْتَدِرِ⁽²⁾
وَلَمْ يَكُنْ يَنَافِذُ إِذَا عُقِدُ
وَالْعِلْمُ لَفْظٌ .21

لِلْعُمُومِ لَمْ يَخُصْ
لِلْفِقْهِ⁽³⁾ مَفْهُومًا بَلِ الْفِقْهُ أَخْصَنُ
وَ عِلْمُنَا .22

مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ
إِنْ طَابَقَتْ لِوَصْفِهِ الْمَخْتُومِ
وَالْجَهْلُ قُلُوبٌ .23

تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى
خِلَافِ وَ صِفِهِ الَّذِي بِهِ عِلْمٌ
وَقِيلَ حَدٌّ .24

الْجَهْلُ فَقَدْ الْعِلْمُ
بَسِيطًا أَوْ مُرَكَّبًا قَدْ سُمِّيَ
بَسِيطَةً فِي .25

كُلُّ⁽⁴⁾ مَا تَحْتَ التَّرَى

() وفي نسخة أمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ مَا تَعَلَّقَا

() وفي نسخة تَعْتَدِرُ

() وفي نسخة بِالْفِقْهِ مع ضبط يخص بالبناء للمفعول.

() وفي نسخة فِي تَحْوِ

تَرْكِيْبُهُ فِي كُلِّ مَا تُصَوِّرَا
وَالْعِلْمُ إِمَّا .26

بِاضْطِرَارٍ يَخْضُلُ
أَوْ بِاِكْتِسَابٍ حَاصِلٌ فَالْأَوَّلُ
كَالْمُسْتَفَادِ .27

بِالْحَوَاسِ الْخَمْسِ
بِالشَّمِّ أَوْ بِالدُّوقِ أَوْ بِاللَّمْسِ
وَالسَّمْعِ .28

وَالْإِبْصَارِ ثُمَّ التَّالِي
مَا كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى اسْتِدْلَالِ
وَخَدِّ .29

الاسْتِدْلَالِ قُلْ مَا يَجْتَلِبُ
لَنَا دَلِيلًا مُرْشِدًا لِمَا طَلِبُ
وَالظَّنِّ تَجْوِيْزُ .30

أَمْرِيَّ أَمْرَيْنِ
مُرْجَّحًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ
فَالرَّاجِحُ .31

الْمَذْكُورُ ظَنًّا يُسَمَّى
وَالطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ يُسَمَّى وَهَمًا (1)

32. وَالشُّكُّ تَجْوِيْزُ (2) بِلَا رُجْحَانِ

() وفي نسخة بدل هذا البيت: وَالطَّرْفُ الرَّاجِحُ ظَنًّا يُسَمَّى وَالطَّرْفُ

الْمَرْجُوحُ يُسَمَّى وَهَمًا

() وفي نسخة تَحْرِيرُ . وما أثبتته أوضح.

لِوَاحِدٍ حَيْثُ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ
أَمَّا أَصُولُ 33.

الْفِقْهِ مَعْنَى (1) بِالنَّظَرِ
لِلْفَنِّ فِي تَعْرِيفِهِ فَالْمُعْتَبَرُ
فِي ذَلِكَ طَرُقُ 34.

الْفِقْهِ أَغْنِي الْمُحْمَلَةَ
كَالْأَمْرِ أَوْ كَالنَّهْيِ لَا الْمُفَصَّلَةَ
وَكَيفَ 35.

يُسْتَدَلُّ بِالْأُصُولِ
وَالْعَالِمُ الَّذِي هُوَ الْأُصُولِي
أَبْوَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ
أَبْوَابُهَا 36.

عِشْرُونَ بَابًا تُسْرَدُ
وَفِي الْكِتَابِ كُلِّهَا سِتُّورٌ
وَتِلْكَ أَقْسَامُ 37.

الْكَلَامِ ثَمَّا
أَمْرٌ وَنَهْيٌ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا
أَوْ خَصٌّ أَوْ 38.

مُبِينٌ أَوْ مُجْمَلٌ
أَوْ ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَوَّلٌ
وَمُطْلَقٌ 39.

الْأَفْعَالِ ثُمَّ مَا نَسَخَ
حُكْمًا سِوَاهُ ثُمَّ مَا بِهِ انْتَسَخَ

1 () وفي نسخة يَعْنِي

40. كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ

وَالْأَخْبَارُ مَعُ

حَظْرٍ وَ مَعُ إِبَاحَةٍ كُلُّ وَقَعُ

41. كَذَا الْقِيَاسُ

مُطْلَقًا لِعِلَّةِ

فِي الْأَصْلِ وَالنَّزِيحِ لِلدَّلِيلِ

42. وَالْوَصْفُ فِي

مُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ عُهُدُ

وَهَكَذَا أَحْكَامُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ

بَابُ أَقْسَامِ الْكَلَامِ

43. أَقَلُّ مَا مِنْهُ

الْكَلَامَ رَكُبُوا

اسْمَانِ أَوْ اسْمٍ وَ فِعْلٌ كَارَكُبُوا

44. كَذَاكَ مِنْ فِعْلٍ

وَخَرْفٍ وَجِدًا

وَجَاءَ مِنْ إِسْمٍ وَخَرْفٍ فِي النَّدَا

45. وَ قَسَمَ

الْكَلَامُ لِلْأَخْبَارِ

وَالْأَمْرِ وَ النَّهْيِ وَ الْإِسْتِخْبَارِ

46. ثُمَّ الْكَلَامُ ثَانِيًا

قَدْ انْقَسَمَ

إِلَى تَمَنٍّ وَ لِعَرْضٍ وَ قَسَمَ

47. وَ ثَالِثًا إِلَى

مَجَازٍ وَإِلَى

حَقِيقَةٍ وَحَدَّثَهَا مَا اسْتُعْمِلَا

48. مِنْ ذَلِكَ فِي

مَوْضُوعِهِ وَقِيلَ مَا
يَجْرِي خِطَابًا فِي اصْطِلَاحٍ قَدَّمَ
49. أَفْسَامُهَا

ثَلَاثَةٌ شَرْعِيَّةٌ
وَاللَّغْوِيُّ الْوَضْعِيُّ وَالْعُرْفِيُّ
50. ثُمَّ الْمَجَازُ مَا

بِهِ تُجَوِّزَا
فِي اللَّفْظِ عَنِ مَوْضُوعِهِ تَجَوُّزًا
51. بِنَقْصٍ أَوْ

زِيَادَةٍ أَوْ تَقْلِيلٍ
أَوْ اسْتِعَارَةٍ كَنَقْصِ أَهْلِ
52. وَهُوَ الْمُرَادُ

فِي سُؤَالِ الْقَرِيْبِ
كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مِزِيَةِ
53. وَكَازِدِيَادِ

الْكَافِ فِي "كَمِثْلِهِ"
وَالْعَائِطِ الْمَنْقُولِ عَنِ مَحَلِّهِ
54. رَابِعُهَا كَقَوْلِهِ

تَعَالَى:

"يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ" يَعْنِي مَا لَا
بَابُ الْأَمْرِ

55. وَحَدَّثَهُ

اسْتِدْعَاءِ فِعْلٍ (1) وَاجِبٍ
بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ الطَّالِبِ
56. بِصِيغَةِ افْعَلُ

فَالْوُجُوبُ حَقًّا
حَيْثُ الْقَرِيبَةُ انْتَفَتْ وَأُطْلِقَا
57. لَامَعٌ دَلِيلٌ

دَلَّنَا شَرْعًا عَلَى
إِبَاحَةٍ فِي الْفِعْلِ أَوْ تَدْبٍ فَلَا
58. بَلْ صَرَفُهُ عَنِ

الْوُجُوبِ حَتْمًا
بِحَمْلِهِ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُمَا
59. وَلَمْ يُفِدْ فَوْرًا

وَلَا تَكَرَّرًا
إِنْ لَمْ يَرِدْ مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرًا
60. وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ

الْمُهْمُّ الْمُنْحَتِمُ
أَمْرٌ بِهِ وَبِالَّذِي بِهِ يَتِمُّ
61. كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ

أَمْرٌ بِالْوُضُو
وَ كُلِّ شَيْءٍ لِلصَّلَاةِ يُفْرَضُ

1 () وفي نسخة أمرٍ

62. وَحَيْثُمَا إِنُّ

جِيءَ⁽²⁾ بِالْمَطْلُوبِ
يَخْرُجُ بِهِ عَنْ عَهْدَةِ الْوُجُوبِ

بَابُ النَّهْيِ

63. تَعْرِيفُهُ

اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ
بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ مَنْ طَلَبَ

64. وَأَمْرُنَا

بِالشَّيْءِ⁽²⁾ نَهْيٌ مَا يَعْ
مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَاقِعٌ

65. وَصِيغَةُ الْأَمْرِ

الَّتِي مَضَتْ تَرْدُ

وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وَجِدَ

66. كَمَا أَتَتْ

وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِيَةُ

كَذَا لِتَهْدِيدٍ وَتَكْوِينٍ هِيَهُ

فَصْلٌ

67. وَالْمُؤْمِنُونَ فِي

خِطَابِ اللَّهِ

قَدْ دَخَلُوا إِلَّا الصَّيْبِيَّ وَالسَّاهِيَّ

وَذَا الْجُنُونِ

68. كُلُّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا

() وفي نسخة إن جاء

() وفي نسخة للشَّيْءِ

وَالْكَافِرُونَ فِي الْخِطَابِ دَخَلُوا⁽¹⁾
69. فِي سَائِرِ

الْفُرُوعِ لِلشَّرِيعَةِ
وَفِي الَّذِي يَدُونِهِ مَمْنُوعَةٌ
70. وَذَلِكَ الْإِسْلَامُ
فَالْفُرُوعُ

تَصْحِيحُهَا يَدُونِهِ مَمْنُوعٌ

بَابُ الْعَامِّ

71. وَحَدُّهُ لَفْظٌ
يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرَ يُرَى
72. مِنْ قَوْلِهِمْ

عَمَّمْتُهُمْ⁽²⁾ بِمَا مَعِيَ
وَلْتَنَحِصِرُ الْقَاطِئُ فِي أَرْبَعِ
73. الْجَمْعِ وَالْفَرْدِ
الْمُعَرَّفَانِ

بِالْإِسْلَامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ
74. وَكُلِّ مُبْتَهَمٍ مِنْ
الْأَسْمَاءِ

مِنْ ذَلِكَ مَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ

1 () وفي نسخة أُدْخِلُوا

2 () فِي خِ عَمَّمْتُهُ .

75. وَلَفْظُ مَنْ فِي

عَاقِلٍ وَلَفْظُ مَا

فِي غَيْرِهِ وَلَفْظُ أَيِّ فِيهِمَا

76. وَ لَفْظُ أَيْنَ

وَهُوَ لِلْمَكَانِ

كَذَا مَتَى الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ

77. وَلَفْظُ لَا فِي

التَّكْرَاتِ ثُمَّ مَا

فِي لَفْظِ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهِمًا

78. ثُمَّ الْعُمُومُ

أَبْطَلَتْ دَعْوَاهُ

فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا⁽¹⁾ جَرَى مَجْرَاهُ

بَابُ الْخَاصِّ

79. وَالْخَاصُّ لَفْظُ

لَا يَعُمُّ أَكْثَرًا

مِنْ وَاحِدٍ أَوْ عَمَّ مَعَ حَضَرٍ جَرَى

80. وَالْقَصْدُ

بِالتَّخْصِيصِ حَيْثُمَا حَصَلَ

تَمْيِيزُ بَعْضِ جُمْلَةٍ فِيهَا دَخَلَ

81. وَمَا بِهِ

التَّخْصِيصُ إِمَّا مُتَّصِلٌ

كَمَا سَيَأْتِي آيَةً أَوْ مُنْفَصِلٌ

1 () فِي خ بَلْ فِيمَا

82. فَالشَّرْطُ

وَالتَّفْيِيدُ بِالْوَصْفِ اتَّصَلَ
كَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَغَيْرُهَا انْفَصَلَ
83. وَحَدُّ الْإِسْتِثْنَاءِ

مَا بِهِ خَرَجَ
مِنَ الْكَلَامِ بَعْضُ مَا فِيهِ ائْتَدَرَ
84. وَشَرْطُهُ أَنْ

لَا يُرَى مُنْفَصِلًا
وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا لِمَا خَلَا
85. وَالتَّنَطُّقُ مَعَهُ

إِسْمَاعٍ مَنْ يَقْرِبُهُ
وَقَضْدُهُ مِنْ قَبْلِ نُطْقِهِ بِهِ
86. وَالْأَصْلُ فِيهِ

أَنْ مُسْتَثْنَاهُ
مِنْ جِنْسِهِ وَجَارٍ مِنْ سِوَاهُ

87. وَجَارٌ أَنْ

يُقَدَّمُ الْمُسْتَثْنَى
وَالشَّرْطُ أَيْضًا لِظُهُورِ الْمَعْنَى
88. وَيُحْمَلُ

الْمُطْلَقُ مَهْمَا وُجِدَا
عَلَى الَّذِي بِالْوَصْفِ مِنْهُ (1) قِيْدًا

1 () وفي نسخة فيه

89. فَمُطْلَقٌ

التَّخْرِيرِ فِي الْإِيمَانِ
مُقَيَّدٌ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ

90. فَيُحْمَلُ

الْمُطْلَقُ فِي التَّخْرِيرِ
عَلَى الَّذِي قَيَّدَ فِي التَّكْفِيرِ

91. ثُمَّ الْكِتَابَ

بِالْكِتَابِ خَصَّصُوا
وَسُنَّةَ بِسُنَّةٍ تُخَصَّصُ

92. وَخَصَّصُوا

بِالسُّنَّةِ الْكِتَابَ
وَعَكْسَهُ اسْتَعْمِلُ يَكُنْ صَوَابًا

93. وَالذَّكْرُ

بِالْإِجْمَاعِ مَخْصُوصٌ كَمَا
قَدْ خُصَّ بِالْقِيَاسِ كُلُّ مِنْهُمَا

بَابُ الْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ

94. مَا كَانَ

مُحْتَاجًا إِلَى بَيَانٍ
فَمُجْمَلٌ وَضَابِطُ الْبَيَانِ

95. إِخْرَاجُهُ مِنْ

حَالَةِ الْإِشْكَالِ
إِلَى التَّجَلِّيِ وَاتِّضَاحِ الْحَالِ

96. كَالْقُرْءِ وَهُوَ

وَاحِدُ الْأَقْرَاءِ

97. فِي الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ مِنَ النِّسَاءِ
وَالنَّصِّ عُرْفًا

كُلُّ لَفْظٍ وَارِدٍ
لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ
98. كَقَدْ رَأَيْتُ

جَعْفَرًا وَقِيلَ مَا
تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ فَلْيُعْلَمَا
99. وَالظَّاهِرُ الَّذِي

يُفِيدُ مَنْ سَمِعَ (1)
مَعْنَى سِوَى الْمَعْنَى الَّذِي لَهُ وَضِعُ
100. كَالْأَسَدِ إِسْمٍ وَاحِدِ السَّبَّاعِ

وَقَدْ يُرَى لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ
101. وَالظَّاهِرُ الْمَذْكُورُ حَيْثُ أَشْكَلَا
مَفْهُومُهُ فَبِالدَّلِيلِ أَوْلَا

102. وَصَارَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّأْوِيلِ
مُقَيَّدًا فِي الْإِسْمِ بِالدَّلِيلِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

103. أَفْعَالُ طَهَ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ
جَمِيعُهَا مَرْضِيَةٌ بَدِيعَةٌ

104. وَكُلُّهَا إِذَا تَسَمَّى قَرَبَةً
وَطَاعَةً (2) أَوْ لَا فَفِعْلُ الْقُرْبَةِ

1 () وفي نسخة مَا سَمِعَ

2 () وفي نسخة قَطَاعَةٌ .

105. مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ حَيْثُ قَامَا
دَلِيلُهَا كَوَصْلِهِ الصِّيَامَا

106. وَحَيْثُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلُهَا وَجَبَ
وَقِيلَ مَوْقُوفٌ وَقِيلَ مُسْتَحَبٌ

107. فِي حَقِّهِ وَحَقَّقْنَا وَأَمَّا
مَا لَمْ يَكُنْ بِقُرْبَةٍ يُسَمَّى

108. فَإِنَّهُ فِي حَقِّهِ مُبَاحٌ
وَفِعْلُهُ أَيْضًا لَنَا يُبَاحُ

109. وَإِنْ أَقْرَّ قَوْلَ غَيْرِهِ جُعِلَ
كَقَوْلِهِ كَذَاكَ فِعْلٌ قَدْ فُعِلَ

110. وَمَا جَرَى فِي عَضْرِهِ ثُمَّ أُطْلِعَ
عَلَيْهِ إِنْ أَقْرَهُ فَلْيَتَّبِعْ

بَابُ النَّسْخِ

111. النَّسْخُ نَقْلٌ أَوْ إِزَالَةٌ كَمَا (1)
حَكَوهُ عَنْ أَهْلِ اللِّسَانِ فِيهِمَا

112. وَحَدُّهُ رَفْعُ الْخِطَابِ الْلَا حِقِ
تَبُوتِ حُكْمِ بِالْخِطَابِ السَّابِقِ

113. رَفْعًا عَلَى وَجْهِ أَتَى لَوْلَا
لَكَانَ ذَلِكَ تَابِتًا كَمَا هُوَ

114. إِذَا تَرَخَى عَنْهُ فِي الزَّمَانِ
مَا بَعْدَهُ مِنَ الْخِطَابِ التَّانِي

115. وَجَارَ نَسْخُ الرَّسْمِ دُونَ الْحُكْمِ
كَذَاكَ نَسْخُ الْحُكْمِ دُونَ الرَّسْمِ

1 () وفي نسخة لَمَا .

116. وَتَسْخُ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى بَدَلٍ
وَدُونَهُ وَذَلِكَ تَخْفِيفٌ (1) حَصَلُ

117. وَجَارَ أَيْضًا كَوْنُ ذَلِكَ الْبَدَلِ
أَخْفَ أَوْ أَشَدَّ مِمَّا قَدْ بَطَلَ

118. ثُمَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ يُنْسَخُ
كَسُنَّةٍ بِسُنَّةٍ فَتُنْسَخُ

119. وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُنْسَخَ الْكِتَابُ
بِسُنَّةٍ بَلْ عَكْسُهُ صَوَابٌ

120. وَذُو تَوَاتُرٍ بِمِثْلِهِ يُنْسَخُ
وَعَيْرُهُ بغيره فَلْيُنْتَسَخْ

121. وَاخْتَارَ قَوْمٌ نَسَخَ مَا تَوَاتَرَ
بغيره وَعَكْسُهُ خَيْرٌ مِمَّا يُرَى

بَابُ فِي التَّعَارُضِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَالْتَرْجِيحِ (2)

122. تَعَارُضُ النَّاطِقِينَ فِي الْأَحْكَامِ
يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ

123. إِمَّا عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ فِيهِمَا
أَوْ كُلُّ نُطْقٍ فِيهِ وَصَفٌ مِنْهُمَا

124. أَوْ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا وَيُعْتَبَرُ
كُلٌّ مِنَ الْوَصْفَيْنِ مِنْ (3) وَجْهِ ظَهَرُ

125. فَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا تَعَارَضَا هُنَا

1 () وفي نسخة تَحْقِيقٌ .

2 () وفي نسخة فَصْلٌ فِي التَّعَارُضِ

3 () وفي نسخة في وجه .

126. فِي الْأَوَّلِينَ وَاجِبٌ إِنْ أَمْكَنَّا
وَحَيْثُ لَا إِمْكَانَ فَالتَّوَقُّفُ

127. فَإِنْ عَلِمْنَا وَفَاتَ كُلَّ مِنْهُمَا
مَالَمْ يَكُنْ تَارِيخُ كُلِّ يُعْرَفُ

128. وَخَصَّصُوا فِي الثَّالِثِ الْمَعْلُومِ
فَالثَّانِ تَأْسِخٌ لِمَا تَقَدَّمَ

129. وَفِي الْأَخِيرِ شَطْرُ كُلِّ نُطْقٍ
بِذِي الْخُصُوصِ لَفْظِ ذِي الْعُمُومِ

130. فَاخْصُصْ عُمُومَ كُلِّ نُطْقٍ مِنْهُمَا
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حُكْمُ ذَلِكَ النُّطْقِ

بِالضِّدِّ مِنْ قِسْمِيهِ وَاعْرِفْنُهُمَا

بَابُ الْإِجْمَاعِ

131. هُوَ اتِّفَاقُ كُلِّ أَهْلِ الْعَصْرِ
أَيُّ عُلَمَاءِ الْفِقْهِ دُونَ نُكْرٍ

132. عَلَى اعْتِبَارِ حُكْمِ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ
شَرْعًا كَحُرْمَةِ الصَّلَاةِ بِالْحَدَثِ

133. وَاحْتِجَ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ ذِي الْأَمَّةِ
لَا غَيْرَهَا إِذْ خُصِّصَتْ بِالْعِصْمَةِ

134. وَكُلُّ إِجْمَاعٍ فَحْجَةٌ عَلَى
مَنْ بَعْدَهُ فِي كُلِّ عَصْرِ أَقْبَلًا

135. ثُمَّ انْقِرَاضُ عَصْرِهِ لَمْ يُشْتَرَطْ
أَيُّ فِي انْعِقَادِهِ وَقِيلَ مُشْتَرَطٌ

136. وَلَمْ يَجْزُ لِأَهْلِهِ أَنْ يَرْجِعُوا

137. وَالْيُعْتَبَرُ عَلَيْهِ قَوْلُ مَنْ وُلِدُ
إِلَّا عَلَى التَّانِي فَلَيْسَ يُمْنَعُ

138. وَيَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِالْأَقْوَالِ
وَصَارَ مِثْلَهُمْ فِقِيهَا مُجْتَهِدُ

139. وَقَوْلُ بَعْضِ حَيْثُ بَاقِيهِمْ فَعَلُ
مِنْ كُلِّ أَهْلِهِ وَبِالْأَفْعَالِ

140. ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ عَنِ مَذْهَبِهِ
وَبِأَنْتِشَارِ مَعِ سُكُوتِهِمْ حَصَلُ

141. وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدُ
عَلَى الْجَدِيدِ فَهُوَ ⁽¹⁾ لَا يَحْتَجُّ بِهِ

فِي حَقِّهِمْ وَضَعْفُوهُ فَلْيُرَدُّ
بَابُ الْأَخْبَارِ

142. وَالْخَبْرُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُحْتَمِلُ
صِدْقًا وَكِذْبًا مِنْهُ نَوْعٌ قَدْ نُقِلَ

143. تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا
وَمَا عَدَا هَذَا اُعْتَبِرَ أَحَادًا

144. فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ
جَمْعٌ لَنَا لِمِثْلِهِ ⁽²⁾ عَزَاهُ

145. وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبْرُ
لَا بِاجْتِهَادِ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

146. وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا
وَالْكِذْبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَاتُطِ يُمْنَعُ

1 () وفي نسخة قَطُّ .

2 () وفي نسخة عَنْ مِثْلِهِ .

147. ثَانِيهِمَا الْآخَاذُ يُوجِبُ الْعَمَلَ
لَا الْعِلْمَ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حَصَلَ

148. لِمُرْسَلٍ وَ⁽¹⁾ مُسْتَدٍ قَدْ قُسِّمَا
وَسَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا

149. فَحَيْثُمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ يُفْقَدُ
فَمُرْسَلٌ وَمَا عَدَاهُ مُسْتَدٌ

150. لِلاِخْتِجَاجِ صَالِحٌ لَا الْمُرْسَلُ
لَكِنْ مَرَّاسِيْلُ الصَّحَابِي تَقْبَلُ

151. كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا
فِي الْاِخْتِجَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلَا

152. وَالْحَقُّوَا بِالْمُسْتَدِ الْمُعْتَمَرَا
فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا

153. وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا
حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ⁽²⁾ أَخْبَرَا

154. وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي
لَكِنْ يَقُولُ رَاوِيَا أَخْبَرَنِي

155. وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَارَهُ
يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَارَهُ

بَابُ الْقِيَاسِ

156. أَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْقَرْعِ
لِلْأَصْلِ فِي حُكْمٍ صَحِيحٍ شَرْعِي

1 () وفي نسخة أو .

2 () وفي نسخة تقول .

157. لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
وَلِيُعْتَبَرُ ثَلَاثَةً فِي الرَّسْمِ
158. لِعِلَّةٍ أَضْفَهُ أَوْ دَلَالَهُ
أَوْ شَبَهَهُ ثُمَّ اعْتَبِرْ أَخْوَالَهُ
159. أَوْلَهَا مَا كَانَ فِيهِ الْعِلَّةُ
مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ مُسْتَقِلَّةً
160. فَصَرَّبَهُ لِلْوَالِدَيْنِ مُمْتَنِعٌ
كَقَوْلِ أَفٍ وَهُوَ لِلْإِيذَا مُنِعٌ
161. وَالثَّانِي مَا لَمْ يُوجِبِ التَّغْلِيلُ
حُكْمًا بِهِ لَكِنَّهُ دَلِيلٌ
162. فَيُسْتَدَلُّ بِالنَّظِيرِ الْمُعْتَبَرِ
شَرْعًا عَلَى تَضْيِيرِهِ فَيُعْتَبَرُ (1)
163. كَقَوْلِنَا مَا لِلصَّبِيِّ (2) تَلَزَمُ
زَكَاتُهُ كَبَالِغِ أَيٍّ لِلنُّمُو
164. وَالثَّلَاثُ الْقَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا
مَا بَيْنَ أَصْلَيْنِ اعْتِبَارًا وَجِدَا
165. فَلْيُلْتَحَقْ بِأَيِّ دَيْنٍ أَكْثَرَا
مِنْ غَيْرِهِ فِي وَصْفِهِ الَّذِي يُرَى
166. فَيُلْحَقْ (3) الرَّقِيقُ فِي الْإِثْلَافِ
بِالْمَالِ لَا بِالْحُرِّ فِي الْأَوْصَافِ
- فَصْلٌ**

() وفي نسخة فَلْيُعْتَبَرُ .

() وفي نسخة مَا لِلصَّبِيِّ .

() وفي نسخة فَلْيُلْحَقْ .

167. وَالشَّرْطُ فِي الْقِيَاسِ كَوْنُ الْفَرْعِ
مُنَاسِبًا لِأَصْلِهِ فِي الْجَمْعِ
168. بِأَنْ يَكُونَ جَامِعُ الْأَمْرَيْنِ
مُنَاسِبًا لِلْحُكْمِ دُونَ مَيْنِ
169. وَكَوْنُ ذَلِكَ الْأَصْلِ ثَابِتًا بِمَا
يُؤَافِقُ الْخَصْمَيْنِ فِي رَأْيَيْهِمَا
170. وَشَرْطُ كُلِّ عِلَّةٍ أَنْ تَطْرُدَ
فِي كُلِّ مَعْلُولَاتِهَا الَّتِي تَرِدُ
171. لَمْ تَتَّقِضْ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى فَلَا
قِيَاسَ فِي ذَاتِ انْتِقَاضِ مُسَجَّلًا
172. وَالْحُكْمُ مِنْ شُرُوطِهِ أَنْ يَتَّبَعًا
عِلَّتُهُ تَفِيًّا وَإِثْبَاتًا مَعَا
173. فَهِيَ الَّتِي لَهُ حَقِيقًا تَجَلِبُ
وَهُوَ الَّذِي لَهَا كَذَاكَ يُجَلَبُ

فَصْلٌ (1)

174. لَا حُكْمَ قَبْلَ بَعْتَةِ الرَّسُولِ
بَلْ بَعْدَهَا بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ
175. وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ
تَحْرِيمُهَا لَا بَعْدَ حُكْمِ شَرْعِي
176. بَلْ مَا أَحَلَّ الشَّرْعُ حَلَلْنَاهُ
وَمَا نَهَانَا عَنْهُ حَرَّمْنَاهُ

() وفي نسخة باب الحظر والإباحة .

177. وَحَيْثُ لَمْ تَجِدْ دَلِيلَ حِلٍّ^٣
شَرْعًا تَمَسَّكْنَا بِحُكْمِ الْأَصْلِ

178. مُسْتَضْحِينَ الْأَصْلَ لَا سِوَاهُ^٤
وَقَالَ قَوْمٌ ضِدًّا مَا قُلْنَاهُ

179. أَيُّ أَصْلُهَا التَّحْلِيلُ إِلَّا أَنْ وَرَدَ^٥
تَحْرِيمُهَا فِي شَرْعِنَا فَلَا يُرَدُّ

180. وَقِيلَ إِنَّ الْأَصْلَ فِيمَا يَنْفَعُ^٦
جَوَازُهُ وَمَا يَضُرُّ يُمْتَنَعُ

181. وَحَدُّ الْإِسْتِضْحَابِ أَخَذُ الْمُجْتَهِدِ^٧
بِالْأَصْلِ عَنْ دَلِيلِ حُكْمٍ قَدْ فُقِدَ

بَابُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ

182. وَقَدِّمُوا مِنَ الْأَدِلَّةِ الْجَلِيَّ^٨

عَلَى الْخَفِيِّ^٩ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ

183. وَقَدِّمُوا مِنْهَا مُفِيدَ الْعِلْمِ^{١٠}

عَلَى مُفِيدِ الظَّنِّ أَيُّ لِلْحُكْمِ

184. إِلَّا مَعَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ^{١١}

فَلْيُؤْتِ بِالتَّخْصِيسِ لَا التَّقْدِيمِ^(١)

185. وَالتَّنَطُّقِ قَدِّمَ عَنْ قِيَاسِهِمْ تَفِي^{١٢}

وَقَدِّمُوا جَلِيَّهُ عَلَى الْخَفِيِّ^{١٣}

186. وَإِنْ يَكُنْ فِي التَّنَطُّقِ مِنْ كِتَابِ^{١٤}

أَوْ سُنَّةٍ تَغْيِيرُ الْإِسْتِضْحَابِ^{١٥}

187. فَالتَّنَطُّقُ حُجَّةٌ إِذَا وَإِلَّا^{١٦}

فَكُنْ بِالْإِسْتِضْحَابِ مُسْتَدِلًّا^{١٧}

1 () وفي نسخة لا التَّعْمِيمِ .

بَابُ صِفَةِ الْمُفْتِيِّ وَالْمُسْتَفْتِيِّ

188. وَالشَّرْطُ فِي الْمُفْتِيِّ اجْتِهَادٌ وَهُوَ أَنْ
يَعْرِفَ مِنْ أَيِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ

189. وَالْفِقْهُ فِي فُرُوعِهِ الشُّوَارِدِ
وَكُلِّ مَا لَهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ

190. مَعَ مَا بِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ ⁽¹⁾ الَّتِي
تَقَرَّرَتْ وَمِنْ خِلَافٍ مُثَبَّتِ

191. وَالنَّحْوِ وَالْأُصُولِ مَعَ عِلْمِ الْأَدَبِ
وَاللُّغَةِ الَّتِي آتَتْ عَنْ ⁽²⁾ الْعَرَبِ

192. قَدْرًا بِهِ يَسْتَنْبِطُ الْمَسَائِلَ
بِنَفْسِهِ لِمَنْ يَكُونُ سَائِلًا

193. مَعَ عِلْمِهِ التَّفْسِيرِ فِي الْآيَاتِ
وَفِي الْحَدِيثِ خَالَةَ الرُّوَاةِ

194. وَمَوْضِعَ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
فَعِلْمٌ هَذَا الْقَدْرُ فِيهِ كَافٍ

195. وَمِنْ شُرُوطِ السَّائِلِ الْمُسْتَفْتِيِّ
أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا كَالْمُفْتِيِّ

196. فَحَيْثُ كَانَ مِثْلَهُ مُجْتَهِدًا
فَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقَلَّدًا

فَرْعٌ

1 () وفي نسخة مِنَ الْقَوَاعِدِ .

2 () وفي نسخة مِنَ الْعَرَبِ .

197. تَقْلِيدُنَا قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ
مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ حُجَّةٍ لِلسَّائِلِ

198. وَقِيلَ بَلْ قَبُولُنَا مَقَالَهُ
مَعَ جَهْلِنَا مِنْ أَيْنَ ذَاكَ قَالَهُ

199. فَفِي قَبُولِ قَوْلِ طَةَ الْمُصْطَفَى
بِالْحُكْمِ تَقْلِيدٌ لَهُ بِلَا خَفَا

200. وَقِيلَ لَا لِأَنَّ مَا قَدْ قَالَهُ
جَمِيعُهُ بِالْوَحْيِ قَدْ أَتَى لَهُ

بَابُ الْإِجْتِهَادِ

201. وَحَدُّهُ أَنْ يَبْدُلَ الَّذِي اجْتَهَدَ

مَجْهُودَهُ فِي تَبَلُّغِ أَمْرٍ قَدْ قَصَدَ

202. وَلِيَتَّقِسِمَ إِلَى صَوَابٍ وَخَطَا
وَقِيلَ فِي الْفُرُوعِ يُمْتَنَعُ الْخَطَا

203. وَفِي أَصُولِ الدِّينِ ذَا الْوَجْهِ امْتَنَعَ
إِذْ فِيهِ تَصْوِيبٌ لِأَرْبَابِ الْبِدْعِ

204. مِنَ النَّصَارَى حَيْثُ كُفِرَ تَلْتُوا
وَالزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ لَنْ (1) يُبْعَثُوا

205. أَوْ لَا يَرُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَيْنِ
كَذَا الْمَجُوسِ فِي ادِّعَا الْأَصْلِينَ

206. وَمَنْ أَصَابَ فِي الْفُرُوعِ يُعْطَى
أَجْرَيْنِ وَاجْعَلْ نِصْفَهُ مَنْ أَخْطَا

1 () وفي نسخة لم بدل لن .

207. لِمَا رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ الْهَادِي
فِي ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيمِ الاجْتِهَادِ
208. وَتَمَّ تَنْظُمُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ
أَيَّانَهَا فِي الْعَدِّ دُرُّ مُحْكَمَةٍ
209. فِي عَامِ طَاءٍ ثُمَّ ظَاءٍ ثُمَّ فَا
ثَانِي رَيْعِ شَهْرِ وَضَعِ الْمُصْطَفَى
210. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى اِتِّمَامِهِ
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَهُ سَلَامِهِ
211. عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَحِزْبِهِ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ بِهِ

فهرس تسهيل الطرقات في نظم الورقات

- المقدمة.....2
- باب أصول الفقه 3
- أبواب أصول الفقه 6
- باب: أقسام الكلام.....7
- باب: الأمر 8
- باب: النهي.....9
- فصل : فيمن تناوله خطاب التكليف.....10
- باب :العام.....11
- باب: الخاص.....12
- باب: المجمل والمبين.....13
- باب: الأفعال.....15
- باب: النسخ.....16
- باب :في بيان ما يفعل في التعارض بين الأدلة
والترجيح.....17

18	باب:الإجماع
19	باب:بيان الأخبار وحكمها
21	باب :القياس
	فصل :في شروط أركان القياس
23	
24	فصل :في الحظر والإباحة
25	باب :ترتيب الأدلة
	باب : في المفتي والمستفتي
25	
27	فرع
27	باب :الاجتهاد